بمقتضى أمر حكومي عدد 1224 لسنة 2017 مؤرخ في 7 نوفمبر 2017.

كلف السيد محمد البحري القابسي، متفقد رئيس للمراقبة الاقتصادية، بمهام مدير عام المصالح المشتركة بوزارة التجارة ابتداء من 1 أكتوبر 2017.

بمقتضى أمر حكومي عدد 1225 لسنة 2017 مؤرخ في 3 نوفمبر 2017.

أنهيت تسمية السيدة لمياء بن ميم حرم الزوق، مستشار بمحكمة المحاسبات، بصفتها رئيسا لديوان وزير التجارة ابتداء من 1 أكتوبر 2017.

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

بمقتضى أمر حكومي عدد 1226 لسنة 2017 مؤرخ في 3 نوفمبر 2017.

سمّي السيد جمال بوجاه، أمير لواء، مكلفا بمأمورية بديوان وزير الشؤون المحلية والبيئة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أمر حكومي عدد 1227 لسنة 2017 مؤرخ في 7 نوفمبر 2017 يتعلق بإتمام الأمر عدد 1472 لسنة 2013 المؤرخ في 6 ماي 2013 المتعلق بإحداث منحة خاصة للتعيين لفائدة سلك المدرسين المبرزين العاملين بمؤسسات التعليم العالي والبحث الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات الصادرة بالقانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989، وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها وخاصة القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015،

وعلى القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتعلق بالتعليم العالي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة القانون عدد 38 لسنة 2017 المؤرخ في 2 ماي 2017،

وعلى الأمر عدد 980 لسنة 1985 المؤرخ في 11 أوت 1985 المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جراية التقاعد، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 1801 لسنة 2006 المؤرخ في 26 جوان 2006،

وعلى الأمر عدد 2438 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين المبرزين التابعين لوزارة التربية ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 113 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016،

وعلى الأمر عدد 2439 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 المتعلق بضبط نظام تأجير سلك المدرسين المبرزين التابعين لوزارة التربية ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 114 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016،

وعلى الأمر عدد 1472 لسنة 2013 المؤرخ في 6 ماي 2013 المتعلق بإحداث منحة خاصة للتعيين لفائدة سلك المدرسين المبرزين العاملين بمؤسسات التعليم العالي والبحث الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 468 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل 2017 المتعلق بإلحاق هياكل برئاسة الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول ـ يضاف إلى أحكام الأمر عدد 1472 لسنة 2013 المؤرخ في 6 ماي 2013 المذكور أعلاه فصل 3 (مكرر) كما يلي :

الفصل 3 (مكرر) : تضبط المقادير الشهرية للمنحة الخاصة للتعيين بالنسبة إلى رتبتي أستاذ مبرز أول مميز درجة استثنائية وأستاذ مبرز أول مميز وفقا لبيانات الجدول التالي :

الرتب	المقدار الشهري للمنحة (بحساب الدينار) بداية من أول جانفي 2015
أستاذ مبرز أول مميز درجة استثنائية	230
أستاذ مبرز أول مميز	230

الفصل 2 ـ وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 نوفمبر 2017.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد رضا شلغوم

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

أمر حكومي عدد 1228 لسنة 2017 مؤرخ في 7 نوفمبر 2017 يتعلق بالمنحة الخصوصية للتعيين المسندة للأساتذة المبرزين العاملين بالمراحل التحضيرية لمناظرة الدخول لمدارس المهندسين أو بالمراحل التحضيرية لمناظرات التبريز المنتفعين بهذه المنحة.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات الصادرة بالقانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989، وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها وخاصة القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015،

وعلى القانون عدد 43 لسنة 1991 المؤرخ في 26 جوان 1991 المتعلق بإحداث المعهد التحضيري للدراسات العلمية والتقنية،

وعلى القانون عدد 65 لسنة 1992 المؤرخ في 13 جويلية 1992 المتعلق بإحداث معاهد تحضيرية للدراسات الهندسية،

وعلى القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتعلق بالتعليم العالي، وعلى جميع النصوص التي نقحته وخاصة القانون عدد 38 لسنة 2017 المؤرخ في 2 ماي 2017،

وعلى الأمر عدد 1478 لسنة 1992 المؤرخ في 15 أوت 1992 المتعلق بضبط نظام الدراسات والامتحانات بالمعهد التحضيري للدراسات العلمية والتقنية، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 1130 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995،

وعلى الأمر عدد 2072 لسنة 1992 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 المتعلق بضبط مقدار المنحة الخصوصية للتعيين لفائدة الأساتذة المبرزين العاملين بالمراحل التحضيرية لمناظرة الدخول لمدارس المهندسين أو للمراحل التحضيرية لمناظرات التبريز،

وعلى الأمر عدد 1430 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بإحداث وتنظيم مناظرة التبريز في المواد الأدبية والعلوم الإنسانية والعلوم الأساسية،

وعلى الأمر عدد 1838 لسنة 2002 المؤرخ في 12 أوت 2002 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسات والامتحانات بالمراحل التحضيرية للدراسات الهندسية،

وعلى الأمر عدد 2438 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين المبرزين التابعين لوزارة التربية ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 113 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016،

وعلى الأمر عدد 2439 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 المتعلق بضبط نظام تأجير سلك المدرسين المبرزين التابعين لوزارة التربية ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 114 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016،

وعلى الأمر عدد 909 لسنة 2009 المؤرخ في 4 أفريل 2009 المتعلق بالترفيع في مقادير المنحة الخصوصية للتعيين المسندة للأساتذة المبرزين العاملين بالمراحل التحضيرية لمناظرة الدخول لمدارس المهندسين أو للمراحل التحضيرية لمناظرات التبريز،